

## الجماهير تطالب بالديمقراطية الحقيقية وبتغيير الظروف الاجتماعية

## مقابلة مع مراسل اللجنة لأمية العمال في تونس

في الأسبوع الماضي أسقطت ثورة قوية من الجماهير التونسية الدكتاتور الرئيس زين العابدين بن علي بعد عقود من الحكم الاستبدادي والبطالة المتزايدة وارتفاع أسعار المواد الغذائية.

وتشكلت حكومة "وحدة وطنية" جديدة بما فيها المناصب الوزارية الرئيسية للموالين السابقين لزين العابدين بن علي. وغضب العمال نتيجة هذا التطور. واستقال رئيس الوزراء محمد الغنوشي والرئيس المؤقت فؤاد مبارزة وغادر عدة وزراء حزب التجمع الديمقراطي الدستوري لدى بن علي في محاولة لأن ينزفوا بأنفسهم عن النظام السابق.



والآن يدعو النظام لحداد لمدة ثلاثة أيام تكريماً لأولئك الذين لقوا حتفهم في الاضطرابات التي أدت إلى سقوط الرئيس بن علي، على أمل لا شك فيه أن هذا من شأنه أن يخفف من الحالة المزاجية للاحتجاجات في الشوارع والمعارضة للنظام.

واليوم في 21 كانون الثاني / يناير تلقينا تقارير عن مظاهرة كبيرة تجري في العاصمة. ويبدو أن النضال يرتفع من جديد وأن هناك تواصل لمرحلة حاسمة. وكان المتظاهرون المبتهجون والواثقون من أنفسهم يطالبون باستقالة النظام "المؤقتة" الذي يفتقر تماماً إلى الشرعية والسلطة.

ويقوم ضباط الشرطة التي عادة ما تكون رمزاً كريهاً للنظام بن علي بعلاقات ودية علناً مع المحتجين، والمتظاهرون يحيون بهم كـ"أبناء وبنات الثورة". وكان اتحاد العام التونسي للشغل يجتمع بينما كان المتظاهرون يحثون لهم بالدعوة إلى الإضراب العام.

وفي أمس في 20 يناير، تحدثت اليزابيث كلارك من Socialistworld.net لمراسل اللجنة لأمية العمال في تونس الذي أعطى الصورة التالية عن التطورات الجارية في البلاد.

"سمعت اليوم (20 يناير) المزيد من اطلاق النار وكانت هناك طائرات هليكوبتر للجيش تحلق فوق رؤوسنا. ويستمر نهب وحرق السيارات و ما زال هناك ميليشيات تابعة لقوات الحرس الرئاسي السابق بن علي والناس لا يزالون ينظمون لجان للدفاع.

"ويذكر أنه تم القبض على 30 من أفراد عائلة الرئيس السابق. وحكومة "الوحدة الوطنية" الجديدة لرئيس الوزراء محمد الغنوشي هي بالفعل في ورطة، وربما ستجد صعوبة في البقاء. تحت ضغوط هائلة من الأسفل تُجبر الحكومة على إجراء تنازلات الواحدة تلو الأخرى.



"لقد غادر جميع وزراء الاتحاد العام التونسي للشغل الحكومة بسبب الاحتجاجات ضد مشاركتهم من داخل الاتحاد نفسه. وعُقد اجتماع استثنائي للاتحاد وطالب بأن يعتذر وزراء الحكومة. واستقال رئيس الوزراء غنوشي من حزب التجمع الدستوري الديمقراطي، حزب الدكتاتور السابق بن علي. ويجري حل اللجنة المركزية للتجمع وجميع وزراء الحكومة يتكون حزب النظام القديم.

"وكانت هناك ثلاثة أيام من المظاهرات في جميع أنحاء تونس. وكان المحتجون يطالبون: "نحن لا نريد هذه الحكومة! فليس لديها أي شرعية! لا للتجمع! نحن لا نريد هذه الحكومة!" وترفع المطالب الاجتماعية أيضاً فضلاً عن المطالب السياسية. في سيدي بوزيد حيث ابتدأت التحركات قبل عيد الميلاد طالب المتظاهرون "نحن نريد وظائف وتحسين ظروفنا الاجتماعية!" و"لنتقاسم ثروة بن علي!"

"وترفع مطالب بتأميم البنك الذي يملكه صهر بن علي. وقد تضطر الحكومة على تأميم جميع ممتلكات أسرة بن علي الحاكمة، وربما بنية خصصتها في مرحلة لاحقة. في الشركات العامة التي تمتلكها الحكومة يقول العمال أنهم يريدون التخلص من الإدارة. وفي دوائر التأمين الوطني والأمن القومي

والزراعة والأعمال المصرفية يُجرف العديد من المديرين. الرقابة العمالية هي مسألة حيوية، وإذا انتشر ذلك على الصناعات المؤممة والخدمات وجنباً إلى جنب مع إدارة العمال، فإنه يضع الأساس للبدء في إعمار الاشتراكية للمجتمع، على أساس التخطيط الديمقراطي للاقتصاد لمصلحة الجميع.

"منذ أربعة أيام فقط كان زمرة بن علي تسيطر على تلفزيون الدولة ولكن الآن هو تحت سيطرة صحفيين ويوفر تغطية مستمرة للمظاهرات ويتحدث عن "الثورة" و"إرادة الشعب" الخ. المدونون والصحفيون يتدفقون بوجهات نظرهم والنظام عاجز عن وقف استخدام الإنترنت الذي يبدو أنه يُستخدم على نطاق أوسع بكثير مما كان عليه خلال حركة المعارضة الجماهيرية الإيرانية في عام 2009. يجري تنظيم المظاهرات عبر الإنترنت ولا يوجد أي منظمة وراءها. يتفوق على الزمان والمكان ومئات من الناس يحضرون.

"ويقول الحزب السياسي الإسلامي حركة النهضة أنه إذا كانت الحكومة الجديدة مستعدة للـ"قبول به" فهو مستعد للتفاوض. لكن هذا النهج يمكن أن يشوه سمعتهم في أعين الجماهير. العديد من الناشطين يقولون أيضاً "نحن لا نريد الإسلام السياسي. إنهم يحاولون استغلال الحركة". كان المتظاهرون يهتفون: "نحن نريد الخبز والماء ولا نريد بن علي!" والآن يقول البعض: "نحن نريد الخبز والماء ونحن لا نريد التجديد!" مشيرين إلى الحزب الشيوعي السابق الذي انضم بالفعل إلى الحكومة (وزير التعليم العالي).

## احتجاجات يومية



"عموماً الآلاف يشاركون في الاحتجاجات الرئيسية كل يوم. ما لا يقل عن 2000 شاركوا اليوم (20 من الشهر) في تونس ولكن عدد المشاركين يكون أكبر في البلدات الأخرى مثل قفصة. هنا المظاهرات هي أكثر جذرية ومن قبل الطبقة العاملة في الحرف. الاتحاد العام التونسي للشغل بارز في الاحتجاجات وهو القوة الرئيسية المنظمة.

" إن الاتحاد العام التونسي للشغل بحاجة إلى ديمقراطية ويجب إزالة القادة السابقين المرتبطين بنظام بن علي الفور. والحركة الجماهيرية في انتشار مع لجان يجري تشكيلها في كل مكان. وتشمل هذه اللجان "لجان حل حزب التجمع الدستوري الديمقراطي" (حزب الرئيس بن علي) و"لجان الدفاع عن الأحياء".

"لقد اتخذت المباني التي كانت تنتمي إلى عشيرة بن علي وأحرق العديد منها. هناك أيضاً غضب ولكن أيضاً ثقة ذاتية بين الجماهير. الكثير من الناس يتقون بالجيش الذي يعتبر من قبل البعض بمعزل عن نظام بن علي، ونرى المتظاهرين يقبلون الجنود. ولكن البعض الآخر يرى الجيش بأنه لعب دوراً رجعياً وساعد بن علي على الفرار. لقد هوجمت مظاهرة يوم الثلاثاء الماضي في تونس بالغاز المسيل للدموع من قبل الشرطة. وفي مظاهرات اليوم كان الجنود في الجبهة الأمامية والشرطة بقيت بعيداً كي لا تثير غضب المتظاهرين.



"النظام يحاول تجنب المواجهات العنيفة ويحاول الحصول على تأييد أوسع لهذه المهزلة من "الديمقراطية". الجامعات والمدارس لا تزال مغلقة وهناك عدد أقل من الشباب في هذه المرحلة في الاحتجاجات. سوف تفتح المدارس والجامعات الأسبوع المقبل. لقد عاد النشاط الاقتصادي والأمين العام التونسي للشغل قال للناس أنه عليهم أن يعودوا إلى العمل. ولقد خفت مدامهات السوبر ماركت (التي نهب العديد منها). ولكن نرى شراء كبير نتيجة الذعر لأن الناس ليسوا على يقين بشأن المستقبل.

"وهناك سوق سوداء ومضاربة، وبعض المحاولات في التنظيم الذاتي بما في ذلك التوزيع العادل للغذاء. لكن هناك حاجة لتطوير لجان منتخبة ديمقراطياً للإشراف على ذلك. الناس واضحون جداً حول ما لا يريدون من ديكتاتورية بن علي أو بقاياها، ويطالبون بحقوق ديمقراطية حقيقية وحكومة تمثيلية حقيقية.

مطالبنا الواضحة بالاشتراكية ولتشكيل حكومة تمثل الطموحات الثورية لدى الطبقة العاملة والفقراء هي على حفاوة الاستقبال. بدلاً من محاولات لإبرام اتفاق بين عناصر من النظام القديم وزعماء المعارضة الموالية للرأسمالية، نحن نتحدث عن ضرورة إجراء انتخابات حرة وديمقراطية كاملة من أجل تشكيل جمعية دستورية ثورية حيث ممثلون للعمال والفقراء يقررون مستقبل البلاد.

"نحن ندعم جميع المطالب الديمقراطية الكاملة بما في ذلك حرية التعبير وحرية التجمع وحرية الصحافة ووضع حد فوري لحالة الطوارئ. وندعو إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع السجناء السياسيين في تونس. يجب أن يكون هناك محاكم عمالية مشكلة لمحاكمة كل المجرمين والقذلة والجلادين الذين يتمتعون لا يزالون يتمتعون بالحرية ويحتلون مناصب قيادية في جهاز الدولة.

"هذه الثورة لا يزال لديها الكثير من الحيوية!"



اللجنة لأممىة العمال هي منظمة عالمية ماركسية ناشطة في أكثر من 40 بلداً وتناضل لإنهاء نظام الشركات الكبرى والرأسمالية. نحن نناضل لمجتمع اشتراكي ديمقراطي عالمي. زوروا موقعنا [www.socialistworld.net](http://www.socialistworld.net)